المنطقة بعد نظام صدام: أولويات المرحلة القادمة.... 1/3

18-4-2003

لقد كانت الحرب السابقة بمثابة "المفتاح الذهبي" للمشروع الأمريكي القادم والذي يتمثل في إطاره العام في بناء إجماع استراتيجي مؤيد للولايات المتحدة من باكستان إلى البحر المتوسط، وإنعاش فكرة النظام الشرق أوسطي، لكن هذه المرة بدعامات أقوى وبشروط نجاح أكثر في مقدمتها حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة –بعد انهيار النظام العراقي- والتي ستوظفها الولايات المتحدة بشكل كبير في تحقيق المصالح الأمريكية، و تتمثل أبرز الأهداف الأمريكية بعد إسقاط الحكم العراقي

بقلم محمد سليمان

أنهت الولايات المتحدة جزءاً مهما من التحضير للهيمنة الكاملة لمشروعها في منطقة الشرق الأوسط – التي تعتبر أهم المناطق الاستراتيجية الأمريكية-، وذلك بالتخلص من نظام صدام حسين المزعج لها خاصة مع طموحاته التسليحية ورفضه لمجمل العملية السلمية للصراع العربي-الصهيوني. بيد أنّ الولايات المتحدة تدرك أكثر من غيرها أنّ هذا الانتصار العسكري ما هو إلاّ مرحلة تمهيدية من مراحل إنجاز المشروع الأمريكي وتكريس النظام الإقليمي المطلوب والذي سيضمن تحقيق المصالح الأمريكية.

وتبدو المرحلة القادمة بكل وضوح -في تحقيق هذا المشروع- بالقضاء على الحركات الإسلامية النهضوية الرابضة على ثغور الحس الإسلامي العام أو احتوائها الى درجة لا تبقى مؤثرة ومهيمنة على الساحة الشعبية العربية، ولعل هذه المرحلة هي المرحلة الحقيقية الحاسمة من الصراع الجوهري وهو الصراع بين المشروع الإسلامي والمشروع الصهيوني- الأمريكي، هذه المواجهة القديمة الجديدة تأتي الآن مكشوفة واضحة للعيان.

من هنا على الحركات الإسلامية قراءة المرحلة قراءة عميقة تقوم على بناء تصور واضح للأهداف الأمريكية وآليات تحقيقها، وتداعيات احتلال العراق الإقليمية، ثم وضع تصور مدروس ومبرمج لأجندة الفترة القادمة في تحديد أهداف المشروع النهضوي الإسلامي الاستراتيجية وأدوات المواجهة.

وتحاول هذه الورقة وضع مقاربة أولية للمرحلة القادمة وألويات الحركات والمجتمعات الإسلامية فيها، من خلال ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

1. المشروع الأمريكي "أهدافه وأدواته"

2. مدى إمكانية نجاحه والسيناريوهات الإقليمية المتوقعة.

3. أولويات الحركات الإسلامية في المرحلة القادمة.

أولاً/ المشروع الأمريكي "أهدافه وأدواته":

لقد كانت الحرب السابقة بمثابة "المفتاح الذهبي" للمشروع الأمريكي القادم والذي يتمثل في إطاره العام في بناء إجماع استراتيجي مؤيد للولايات المتحدة من باكستان إلى البحر المتوسط، وإنعاش فكرة النظام الشرق أوسطي، لكن هذه المرة بدعامات أقوى وبشروط نجاح أكثر في مقدمتها حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة –بعد انهيار النظام العراقي- والتي ستوظفها الولايات المتحدة بشكل كبير في تحقيق المصالح الأمريكية، و تتمثل أبرز الأهداف الأمريكية بعد إسقاط الحكم العراقي في:

1. الحفاظ على وجود عسكري استراتيجي أمريكي في المنطقة وفي الخليج العربي، يضمن للولايات المتحدة السيطرة على مصادر الطاقة، والتحكم بالأسعار، وجني فوائد اقتصادية كبيرة للشركات النفطية الأمريكية وشركات الإعمار.

2. المضي في العملية السلمية بالاستفادة من دروس المرحلة السابقة، وفقا للخطة الأمريكية الجديدة "خارطة الطريق"[1][1] والتي تعتمد على وقف لعمليات إطلاق النار بداية، وعلى اتفاقيات جزئية تمهد الطريق للحل النهائي، لكن شريطة القيام بإصلاحات فلسطينية سياسية وأمنية، وعلى رأسها تحييد عرفات؛ إما بعزله أو بسحب صلاحياته من خلال رئيس وزراء فلسطيني منتخب، وبقيادة فلسطينية جديدة مثقفة ليبرالية.[2][2]

3. الضغط على أنظمة عربية حليفة للولايات المتحدة ولكنها تناور في تنفيذ المشروع الأمريكي وهي مصر والسعودية، من خلال اعتبار العراق أحد الأعمدة الرئيسة للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية.

4. تشديد الحصار على كل من إيران وسوريا لتغيير سلوكهما، بالنسبة لسوريا فلا يبدو من الوثائق والمصالح الأمريكية أن المطلوب تغيير بنية النظام، ولكن تغيير سلوكه السياسي ابتداء من الموقف من التسوية وانتهاء بالحالة السورية- لبنانية، وإلغاء دعم الحكومة السورية للمنظمات المعارضة للتسوية، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية نحو "اللبرلة"، وبالتالي وفقا لهذا السيناريو فليس متوقعا أن تقوم الولايات المتحدة بضرب سوريا، وإنما الضغط الشديد عليها وفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية لحملها على القبول بالمطالب الأمريكية.

أما إيران فمن الواضح أن الولايات المتحدة تراهن على التغيير من الداخل، وبالاعتماد خارجيا على سياسة الاحتواء. خاصة أن الدولتين (سوريا وإيران) ستجدان نفسيهما في بيئة إقليمية متحالفة مع الولايات المتحدة؛ من الشرق باكستان وحكومة أفغانية موالية لواشنطن، من

1[1] انظر نص الوثيقة التي حصلت عليها صحيفة الرأي الأردنية: 9/كانون الثاني/2003.

2[2] انظر حول الرؤية الأمريكية: المرجع السابق، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2002، موقع وزارة الخارجية الأمريكي، وهنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ص 173، وكذلك: Agenda 2003 Shaping America's Future على موقع www.heritage.org

الشمال تركيا عضو في حلف الناتو ومتحالفة عسكريا مع إسرائيل، وبالجوار العراق الجديد أحد أعمدة السياسة الأمريكية، ومن الجنوب دول الخليج وفي الجوار عدة دول تحتوي على تواجد عسكري أمريكي بري وبحري وجوي.

ومن استحقاقات المشروع الأمريكي الجديد إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية.. . وعند الولوج إلى هذه المسألة، لابد من استحضار الدرس الذي يرى عدد من المحللين الأمريكان أن الولايات المتحدة قد تعلمته من أحداث 11 سبتمبر، وهو ثمرة مباشرة لمحاولة المفكرين والمثقفين هناك الإجابة على السؤال الجوهري:

لماذا قام شباب عربي من دول غنية متحالفة مع الولايات المتحدة وموقعة على اتفاقيات دفاع أو علاقات عسكرية وثيقة معها، مثل: السعودية ودول الخليج الأخرى بهذه التفجيرات؟..[3] [3]

لقد تمحور الجواب والتفسير الأمريكي للسؤال السابق حول مفهوم "الدولة الفاشلة" Failed State، وتلخص عبارة مارتن أنديك التالية جوهر الرؤية الأمريكية: " إنّ خطأ واشنطن الوحيد في الشرق الأوسط هو دعم نظم فشلت على نحو مستمر في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، إن هذه النظم فضلت التعامل مع مشكلة حرية التعبير عن الرأي السياسي في بلدانها عن طريق توجيه المعارضة ضدنا".[4][4] فهذه الرؤية الأمريكية باتت تنظر إلى أن دعم الولايات المتحدة للأنظمة العربية القمعية في المرحلة السابقة كان خطأ كبيرا دفعت واشنطن ثمنه في الحادي عشر من سبتمبر، وفي هجوم الحركات الجهادية على مصالحها في أنحاء العالم. فالدولة الفاشلة التي تمتاز بظروف من التهميش الاقتصادي والاضطهاد السياسي هي الحاضنة للإرهاب، كما أن الدولة الهشة التي لا تمتلك شرعية سياسية قانونية تؤدي إلى تفريخ الإرهابيين.[5][5]

بناء على هذا الدرس ربطت الولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها ومشروعها في منطقة الشرق الأوسط بما دعت إليه مبادرة كولن باول من تشجيع أمريكا للإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية في الدول العربية.[6][6]

3[3] لعل هناك أسئلة أخرى برزت في محددات العلاقة بين العرب والولايات المتحدة تشتبك مع هذا السؤال في عدة مناطق سياسية وفكرية، مثل التساؤل الذي طرحه المثقفون والمفكرون الأمريكان: لماذا يكرهوننا؟.

4[4] انظر: الجزيرة نت 11/10/2001.

5[5] انظر حول هذه الرؤية: بي.دبيليو.سنفر، زمن الخيارات الصعبة: المآزق التي تواجه سياسة الولايات المتحدة نحو العالم الإسلامي، عن صحيفة الرأي،25/11/2002. وانظر كذلك: جون سبوزتو، الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية، في: أحمد يوسف، مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)، المركز الثقافي بيروت، ط 2 2002، ص 114. وقارن ذلك ب: Stephen Zunes, Us Policy Toward Political Islam, Foreign Policy in Focus, September 12,2001,www.fpif.org

6[6] http://www.heritage.org/Research/MiddleEast/WM180.cf

سياسيا: المطلوب إصلاحات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، وتعزيز وجود ودور المجتمع المدني، وحقوق الأقليات وحرية المرأة، وإعطاء دور للمنظمات غير الحكومية[7][7]. لكن المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة في هذا المجال هو أن الديمقراطية والانتخابات تأتي غالبا في العالم العربي بالقوى الإسلامية كما حدث في الآونة الأخيرة في البحرين وتركيا والباكستان، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تعطي الفرصة للإسلاميين المعادين للأجندة الأمريكية للتنفس السياسي من خلالها.

من هنا فإن الديمقراطية والإصلاحات السياسية التي تسعى لها الولايات المتحدة لا تتضمن إعطاء الفرصة للحركات الإسلامية المعادية للأجندة الأمريكية، وإنما بالدرجة الأولى لنخب ليبرالية تتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تبني أجيال تؤمن بالديمقراطية الغربية وبالتحالف مع الولايات المتحدة وبالتسوية السلمية، وتحارب الفساد السياسي الذي استشرى في الدول العربية، بمعنى؛ أنه انفتاح سياسي مشروط وموجه، ويسعى إلى عزل الإسلاميين بالتدريج عن ميادين الـتأثير الشعبي.[8][8] لكنه يهيئ في ذات الوقت لوجود طبقة سياسية جديدة أقل فسادا، وأكثر ليبرالية، وأقدر على التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية. وهذا يعني انفتاح الولايات المتحدة من خلال مؤسساتها المتعددة الرسمية وغير الرسمية على الشعوب العربية وعلى الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاولة التأثير عليها وقراءتها بشكل أفضل.[9][9]

على صعيد الحركات الإسلامية فمن المتوقع أن تستمر الحرب الأمريكية والعربية بالوكالة ضد الحركات الجهادية وامتدادات تنظيم القاعدة[10][10]، ويرتبط نجاحها في ذلك بنتائج الحملة على العراق وبتطورالقضية الفلسطينية ومسيرة السلام، فإذا نجح المشروع الأمريكي في هذه المجالات فمن المتوقع أن يحصد نجاحا مماثلا في الحرب ضد الحركات الجهادية، أما إذا فشل فمن المتوقع أن تزدهر هذه الحركات وتزداد عملية ضرب المصالح الأمريكية. وبخصوص الحركات الإسلامية السلمية، فإن الشروط الأمريكية للتعامل معها تنطوي على قبولها بالتسوية

7[7] انظر على سبيل المثال محاضرة ريتشارد هاس مسؤول التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، Richard N. Haass, Toward a Greater Democracy in the Muslim World, 12/4/2002 www.cfr.org/publicatoin.php?id=5300.xm1.

8[8] تنطوي الرؤى الأمريكية المتغلبة في مراكز صنع القرار السياسي الأمريكي على مغالطات فكرية جوهرية في تفسير ظاهرة الإسلام السياسي وفي قراءة اسباب المشروعية الشعبية للحركات الإسلامية من خلال ربطها بالاضطهاد السياسي والتهميش الاقتصادي، والصراع العربي-الإسرائيلي، والفساد السياسي في الأنظمة العربية بعيد ا عن مسألة الانتماء الحضاري والثقافي، وجدل الهوية والوجود.

9[9] انظر: محمد سليمان، الحركات الإسلامية بعد ضربة العراق، www.islamtoday.net

10[10] لا يدخل ضمن هذا التصنيف الحركات المجاهدة ضد الاحتلال الصهيوني.

السلمية، وضمانات للحريات العامة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والأقليات، وبالتعددية السياسية وتداول للسلطة، وبنمط أقرب إلى الأحزاب "المسيحية الديمقراطية" في أوروبا.[11][1]

اقتصاديا: المطلوب إصلاحات اقتصادية في المنطقة نحو الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق، والحرية الاقتصادية، وتعزيز دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل IMF والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.[12][12]

وهذه الإصلاحات تعزز بدورها الهيمنة الاقتصادية الأمريكية من خلال المؤسسات الدولية التي تسيطر الولايات المتحدة على إداراتها، ومن خلال الأسواق المفتوحة بين منطقة الشرق الأوسط وبينها.

ثقافيا: أما الناحية الثقافية فالمطلوب تشجيع نخب مثقفة ليبرالية في العالم العربي تؤمن بالثقافة الغربية الليبرالية، وبنشر الثقافة والنموذج الأمريكي، وزيادة مستويات التفاعل الثقافي بين الولايات المتحدة وبين الدول العربية، بالإضافة إلى الإصلاحات التعليمية التي تطالب فيها واشنطن الدول العربية وبالخصوص السعودية واليمن.[13][13]

يتبع

الجزء الثاني حول إمكانية نجاح المشروع الأمريكي..

11[11] انظر: غوستافو دي اريستيغي،اختبار حاسم للإسلام المعتدل، الحياة، 12/كانون الثاني/ 2003. وقارن ذلك بـ: حسين حقاني، حدود فرض الحكم العلماني في العالم الإسلامي، العرب اليوم، ترجمة عوني ابو غوش، 3/12/2002.

12[12] انظر: وثيقة الأمن القومي الأمريكي، مرجع سابق. وانظر كذلك: Joseph Nye, Redefining the National interest, Foreign Affairs, July/ August 1999, p 24.

13[13] انظر تصريحات رامسفيلد، الحياة 11/12/2002.